مرحلة من مراحل الحوار والعداء فيما بينهما، وتضعه في معادلة تقول، ان السياسة الاميركية ازاء الشرق الاوسط، منذ مؤتمر يالطا الى عصر غورباتشيوف، كان هدفها حرمان الاتحاد السوفياتي من ان يكون شريكاً في حل نزاعات المنطقة، وان لا يجد له فيها موطىء قدم (**المصدر نفسه**).

التحضير للتغيير

في هذا الاطار، نجد أن واشنطن تعمل على تعزيز نفوذها في المنطقة أكثر ما يمكن، وتنهج، هنا، خطين أساسيين لتحقيق ذلك: خط ممارسة أقصى الضغط على اسرائيل للجمها عن أي عمل يعيد جميع الاوضاع الى نقطة الصفر؛ وخط يسعى الى اشراك الفلسطينيين في عملية السلام مع اسرائيل. ويكفي للتثبت من هذين الخطين عرض الوقائع التي حفل بها الشهر المنصرم.

في مقدم ما يجب التنبّه اليه، هنا، هو طبيعة الموقف الاميركي الجديد من الممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الارض المحتلة. فخلال زيارته الاخيرة لاسرائيل، عبّر ريتشارد مورفي عن استياء حكومته من تلك الممارسات، وأبلغ الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان الولايات المتحدة لا توافق تل ـ أبيب على ممارساتها التي تشمل حجز الفلسطينيين التحفظي من دون محاكمة، والطرد، ونسف المنازل (**الواشنطن بوست**، ١٠/٨/١٩٨٨). ولكي يقلل من شأن ما جرى، أكد ناطق اسرائيلي أن مورفي ورابين ناقشا، بالفعل، هذا الامر، بيد انه كان احد المواضيع الثانوية في جدول أعمالهما (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٩/٨/١٩٨٨).

في المقابل، صعّدت واشنطن استنكارها لعمليات ابعاد الفلسطينيين؛ وصرّحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، فيليس أوكلي، بـ «اننا نعارض سياسة الابعاد التي تطبقها اسرائيل، لانها تخرق اتفاقية جنيف الرابعة، وليس لها مبرر، بل لها تأثيرات معاكسة للنتائج المرجوة منها؛ اذ تزيد عمليات الابعاد حقد الفلسطينيين وتولد أعمال عنف جديدة» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٨/١٩٨٨).

وفي أول خطوة من نوعها منذ بدء الانتفاضة، استدعى وكيل وزارة الخارجية الاميركية، جون وايتهيد، القائم باعمال السفارة الاسرائيلية في واشنطن، وأبلغ اليه احتجاجاً اميركياً شديد اللهجة ضد سياسة ابعاد المواطنين الفلسطينيين، قائلاً: «ان استمرار اسرائيل في هذه السياسة غير القانونية سوف يلحق الضرر في العلاقات بين البلدين». وأكد وايتهيد للقائم بالاعمال الاسرائيلي أن الولايات المتحدة سوف تعارض هذه السياسة من جانب اسرائيل في الامم المتحدة، وفي كل مكان آخر، وأضاف: «ان القرارات الاسرائيلية الاخيرة بطرد المزيد من سكان الارض المحتلة جعلت عدداً متزايداً من الاميركيين يبدون دهشتهم مما تفعله اسرائيل» (**الواشنطن بوست**، ٢٥/٨/١٩٨٨).

وقد أدى هذا الاحتجاج الاميركي الى ردود فعل فورية وحادة من جانب اسرائيل؛ حيث قام رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، باستدعاء السفير الاميركي في تل ـ أبيب، توماس بيكرينغ، ليبلغ اليه رفض حكومته لهذا الاحتجاج. ولم يكتف بهذا الاجراء فحسب، بل وجّه انتقاداً شديداً للاحتجاج الاميركي على سياسة الابعاد، حين قال: ان «الولايات المتحدة ليست مسؤولة عن النظام هنا. نحن المسؤولون، والولايات المتحدة تعرف ذلك». وأضاف: «ان مسؤوليتنا الحفاظ على الامن والنظام في كل المناطق الواقعة تحت سيطرتنا، وسنتخذ كل الخطوات اللازمة... اليوم، نحن نبعد، وغداً قد نحتاج الى شيء آخر». وأبدى رغبته في عدم تغيير سياسة الابعاد «في الوقت الحاضر»، فـ «نحن نفكر، ملياً، قبل أن نتخذ مثل هذه الاجراءات، لأننا لا نريد أن نكون السبب في الانفصال وفي الآلام بالنسبة الى السكان الفلسطينيين» (**جيروزاليم بوست**، ٢٦/٨/١٩٨٨).

وفي تصريح آخر، أكد شامير ان المواقف الاميركية الاخيرة «لم تمس العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة» وان «لا نقطة توتر» بين الجانبين. وذكر انه «منذ عشر سنين اقمنا علاقات وثيقة جداً مع الولايات المتحدة، ولم نكن، يوماً، أكثر قرباً مما نحن عليه اليوم»، موضحاً أن هذه العلاقات «تقوم، جوهرياً، على امكان نشوء اختلافات في الرأي» (**المصدر نفسه**، ٢٧/٨/١٩٨٨).

أما وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون